تمكين المرأة في ظل أهداف التنمية المستدامة 2030 في الوطن العربي

EMPOWERING WOMEN UNDER THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS 2030 IN THE ARAB WORLD

بن زايد ريم[1].

[1]الجامعة أبو بكر بلقايد« تلمسان» ، استراتيجيات السكان والتنمية المستدامة، الجزائر،

rim_demo83@hotmail.fr

ملخص

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على واقع تمكين المرأة في ظل أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي 2030، وخاصة وأن المرأة تشكل نصف السكان في المجتمعات العربية، وهي ليست بمعزل عن التطورات التي تحدث في العالم، وإنما التزم الامر مسايرة كل التوجهات الدولية والإقليمية لتحسين وضعية المرأة تمكينها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وإشراكها في العملية التنموية، حيث نهدف من خلال هذا الموضوع التطرق إلى العناصر التالية:

- المفاهيم المتعلقة بتمكين المرأة.
- التحديات التي تقف امام تمكين المرأة في العالم العربي.
- أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتمكين المرأة في الوطن العربي.

الكلمات المفتاحية : تمكين المرأة، المشاركة الاقتصادية للمرأة، المرأة في مواقع صنع القرار، أهداف التنمية المستدامة، وضعية المرأة.

ABSTRACT

Through this research paper, we aim to shed light on the reality of women's empowerment in light of the sustainable development goals in the Arab world 2030, especially since women constitute half the population in Arab societies. They are not isolated from developments in the world :

- Concepts relating to the empowerment of women.
- Challenges to the empowerment of women in the Arab world.
- the sustainable development goals relating to the empowerment of women in the Arab world.

Keywords: women's empowerment, women's economic participation, women in decision-making positions, sustainable development goals and women's status.

المؤلف المرسل: بن زايد ريم ، **الإيميل:** rim_demo83@hotmail.fr

1. المقدمة

تُشكل النساء 50 % من إجمالي السكان في العالم، وهن غالبًا الأكثر تأثرًا من الرجال بالفقر، وتغيّر المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، ونقص الرعاية الصحية، والأزمات الاقتصادية العالمية. إن فتح المجال أمام المرأة لإبداع قدراتها، وفرض مكاناتها، وتنمية وعيها هي ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المجتمعية والشاملة ككل، لذلك أصبحت مسألة تمكين المرأة تشكل محور أساسي لمختلف العاملين والمهتمين بالتنمية وحقوق الانسان، وقد تزايد الاهتمام بهذا الموضوع بشكل واسع من طرف العديد من الدول والمنظمات العالمية بعد تبني الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة 2030، بهدف فك قيود المرأة، والقضاء على كل أشكال التميز ضدها، وفتح مجالات التعليم أمامها، وتأهيلها لتقلد المناصب العليا، وإشراكها في الحياة الاقتصادية والتنموية، ليصبح بذلك تمكين المرأة يمثل شرطاً مسبقاً لتحقيق التنمية المستدامة، كون المرأة تشارك في اتخاذ القرارات التي تؤثر على التنمية المستدامة، كما تساهم في إيجاد حلول مستدامة للمشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وعندما يكون للمرأة المساواة في الحصول على الموارد والفرص للمشاركة في عمليات صنع القرار تصبح من محركي التنمية المستدامة عن طريق اتخاذ الإجراءات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

المرأة العربية المعاصرة ليست استثناءا من هذه التطورات فالتحديات المفروضة عليها جزء لا يتجزأ من التحديات التي تواجه المرأة على المستوى العالمي، وإن كانت لها خصوصيتها النابعة من تراثها الثقافي من جانب و خصائص الواقع العربي من جانب آخر .و في ضوء قناعتنا الخاصة بأن التنمية العربية الشاملة لن تتحقق فى غياب مشاركة كاملة من جانب المرأة باعتبارها وسيلة التنمية و هدفها فى آن واحد، فقضية إدماج النوع الاجتماعي أضحت أحد المكونات الأساسية لتحقيق التنمية المجتمعية والشاملة.

2. المفاهيم المتعلقة بتمكين المرأة

1.2 مفهوم تمكين المرأة:

يعتبر مفهوم تمكين المرأة من المفاهيم الاجتماعية الهامة باعتباره عنصرا حيويا لا يمكن تجاهله في عملية التنمية ، فعملية تمكين تعني العمل الجماعي في الجماعات المقهورة، أو المضطهدة للتغلب على العقبات وأوجه التميز التي تقلل من أوضاعهم أو سلب حقوقهم[1]، وهو من أحدث المفاهيم المستعملة والأكثر تداولا يهدف لإدماج المرأة في العملية التنموية باعتبارها عنصرا فاعلا فيها, وقد ظهر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات, وهو عملية تمكين النساء وزيادة وعيهن عن طريق توسيع الوسائل الثقافية و التعليمية والمادية حتى تتمكن من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد التي تعنيهم, وهو يتيح للمرأة الإبداع بقدراتها الإنتاجية والمهنية بالاعتماد على الذات وذلك عن طريق الثقافة والتعليم والتوظيف , ويساهم هذا المفهوم في القضاء على كل التميز الذي يطبق ضد المرأة وإزالة كل المعوقات القانونية التي تعيق مسيرتها في التنمية[2].

ويعتبر هذا المفهوم جزءا لا يتجزأ من مفهوم المشاركة، حيث يهدف أساسا لتدريب ورفع قدرات المرأة القيادية والإدارية في اتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ. لذلك أبرز هذا المفهوم أهمية المرأة كعضو فعال في المشاركة والمساواة مع الرجل في دفع عجلة التنمية، وأن يهدف هذا المفهوم بصورة أساسية لتسليح المرأة بجميع العناصر اللازمة لأداء دورها الفعال، وتحقيق رفاهية المرأة كعضو مشارك في المجتمع والأسرة.

فالتمكين بصفة عامة يعني منح القوة للمرأة وكسر كل قيود الضعف ضدها لاستغلال قدراتها وإمكاناتها وخبرتها لتصبح كقوة فعالة لإحداث التغيير في المجتمع، ولا يكون هذا إلا بمنحها فرصا للتعلم والتدريب لتنمية مواهبها، فالتمكين أيضا قائم بالضرورة على إشراك المرأة في العملية التنموية باعتبارها عنصر فاعلا ومنتجا فيه، لا تبقى دوما تتلقى مساعدة من المجتمع، فمشاركة المرأة في الحياة العامة ككل يساهم في توفير الموارد التي تمكنها من تطلعاتها الشخصية، ودعم أسرتها

2.2 أهداف التمكين:

يهدف تمكين بصفة عامة إكساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته، وما بداخله من قدرات ومهارات يصل بها إلى نوعية الحياة التي يريدها والتطور نحو الأفضل، وأهم الأهداف المتعلقة بالتمكين[3]:

- زيادة ثقة واستقلالية الأفراد وفتح المجال للحرية الابداع واستغلال المواهب.
- التحكم في شؤون الحياة الشخصية، وزيادة الثقة بالنفس، القدرة على التصرف في الأمور الحياتية اليومية.
- خلق سياق تنموي ملائم للمشاركة والتفاعل بالاستناد على تطوير المهارات والقدرات ومنح فرص التطوير المعرفي.
- دعم وتشجيع المشاركة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد دون تمييز.
- وسيلة أساسية لتحقيق الأهداف المجتمعية، تحقيق العدالة ومحاربة الفساد وكفالة التضامن الاجتماعي.

يهدف تمكين المرأة إلى كسر كل القيود التي تقف أمام تنمية المرأة وتحسين أوضاعها، وفتح كل المجالات أمامها للتعلم واكتساب المهارات والكفاءات لفرض ذاتها داخل أسرتها ومجتمعها، فبالتعليم تتغير أوضاع المرأة ويضمن لها مستقبلا أفضل، إضافة إلى هذا زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي من خلال ما حصلت عليه من تأهيل وكفاءات وتدريب على العمل، والقضاء على كل أشكال التمييز الذي يطبق ضد المرأة، وبناء مجتمع يتمتع بالمساواة بين الجنسين في كل المجالات، إضافة إلى المساهمة في منح المرأة فرصا لتقلد مناصب العليا والقيادية وهذا حسب القدرات والكفاءات التي تملكها المرأة.

تبين لنا من خلال كل هذه الأهداف أن تمكين المرأة هو الوسيلة الناجعة للخروج المرأة من دوامة الفقر والجهل والحرمان، وهذا بدعم مشاركة المرأة في الحياة العامة، وتطوير مهاراتها وكفاءتها، فرض ذاتها في المجتمع دون أي تمييز وتفرقة.

3.2 أنواع تمكين المرأة:

يمكن حصر الأنواع الأساسية للتمكين المرأة فيما يلي:

أ. **التمكين الاجتماعي:** مبني على مجموعة من الأمور التي تهدف إلى زيادة إشراك المرأة في الحياة المجتمعية والتنموية، وهذا لا يكون إلا إذا كانت العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين في شتى المجالات، إضافة إلى توفير كل الخدمات الضرورية التي من شأنها أن تساعد المرأة في تحسين وضعها وإحداث توازن في مسؤولياتها ودورها داخل أسرتها ومجتمعها ككل.

ب. **التمكين الاقتصادي:** الهدف منه القضاء على التبعية الاقتصادية للمرأة بدعم وزيادة مشاركتها في سوق العمل، واستفادتها من عائد مشاركتها في التنمية، وزيادة قدرتها على الاعتماد على ذاتها من أجل إسهامها في الحياة الاقتصادية.

ت. **التمكين السياسي:** الهدف منه السعي إلى دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتشجيعها لتقلد مناصب عليا في مواقع صنع القرار، وزيادة تمثيلها في الأحزاب السياسية، والنقابات، والجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني.

ث. **التمكين القانوني:** يسعى إلى إيجاد ضمانات تحافظ على دور المرأة، وتضمن حقوقها من خلال العمل على تعديل التشريعات التي تحد من دورها في المجتمع، وتطبيق جميع الاتفاقيات التي تضمن لها جل حقوقها المدنية.

ج. **التمكين المؤسساتي**: الهدف منه دعم وتقوية البنية الأساسية للمنظمات والهيئات التي تسعى للنهوض بأوضاع المرأة وتحسينها.

4.2 مبادئ التمكين المرأة:

يعتمد التمكين على مجموعة من المبادئ الأساسية أهمها التي تعتبر كركيزة لتحقيق النهوض وتمكين المرأة وأهمها:(المشاركة، الاعتماد على الذات، العدالة المجتمعية، التعامل مع المجتمع من حيث هو)[4].

تعتبر المشاركة من أهم المبادئ تعتمد بالأساس على دعم وتشجيع مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وفتح المجال لها لإبداع قدراتها واستثمار مواردها، إضافة إلى مبدأ الاعتماد على الذات الهدف منه السعي إلى تنمية قدرات المرأة لكي تتمكن من تسيير أمورها ووضع الثقة في نفسها لمواجهة مختلف الصعاب والمشاكل التي ستواجهها في هذه الحياة بأقل الإمكانيات المتاحة لها، كذلك مبدأ العدالة المجتمعية يعتبر دو أهمية كبيرة لأن المجتمع الذي لا تتوفر فيه العدالة والمساواة بين أفراده، فأبدا لن يكون هناك بناء اجتماعي جيد و مساهمة مشتركة في التنمية و التطوير، بينما مبدأ التعامل مع المجتمع كما هو الهدف منه هو التعامل مع المرأة كونها كفرد هام و فعال في المجتمع لا يمكن إقصاؤها أو تهميشها، وإنما تقديم لها كل المساعدات التي من شأنها أن تحسن و تنمي قدراتها، ويتم التعامل معها بحسب الإمكانات والموارد المتاحة لها.

3. التحديات التي تقف أمام تمكين المرأة في الوطن العربي

يمثل وضع المرأة في البلدان العربية محصلة تفاعل عدد من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتشابك بصورة مركبة، والتحديات التي تواجه المرأة في العالم العربي لا تختلف بشكل جوهري عن التحديات التي تواجه المرأة في العالم بأسره، والواقع أنه اختلاف في الدرجة لا في النوع، وفي الأولويات لا في جملتها، والمقصود هو أن حدة معاناة المرأة في العالم العربي هو أعلى نسبيا من معاناة الكثير من مناطق العالم بما في ذلك بعض الأقاليم النامية.

3.1 التحديات التي تتعلق بتعليم الإناث:

على الرغم من ضخامة التوسع في تعليم الإناث في البلدان العربية فإن النساء لازلن يعانين من الحرمان من فرص اكتساب المعرفة أعلى من الرجال، وذلك هو الحال على الرغم من تفوق البنات في ميدان العلم وهن أفضل أداء من البنين في التعليم.

ووفقا للمؤشرات الأساسية تبدي المنطقة العربية واحدا من أعلى معدلات الأمية إذ يبلغ معدل الأمية للإناث النصف مقارنة بالثلث فقط للذكور[5].

إضافة إلى أنه رغم انتشار التعليم باعتباره مطلبا عاما، إلا أن نظرة الاجتماعية التقليدية مازالت في هذه المجتمعات وخاصة البادية والأرياف والأحياء الشعبية التي تعتبر أن الوضع الطبيعي للمرأة هو الزواج وإنشاء بيت وتقسيم الأدوار على هذا الأساس[6].

3.2 المشاكل المرتبطة باختلال ميزان المساواة والتكافؤ الفرص بين الجنسين:

عربيا تعاني المرأة في بعض البلدان العربية من عدم المساواة في الحقوق والتطبيقات القانونية التي غالبا ما تتجلى في حرمانها من حقها في التصويت والانتخاب، ولا تزال الاستفادة من قدرات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية هي الأقل في العالم، كما يتضح من حلال انخفاض تمثيل المرأة العربية في المجالس التشريعية ومجالس الحكومة، إضافة إلى أن الاناث يعانين أكثر من الذكور في مشكل البطالة.

3.3 تأنيث الفقر:

النساء العربيات بصفة خاصة يتميزن بهشاشة أوضاعهن في ظل نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية، يميل الفقر إلى أن يصيب النساء أكثر من الرجال، فالفقر يؤدي إلى إضعاف قدرات المرأة في مختلف المجالات.

4.3 التحديات الصحية للمرأة العربية:

تعاني النساء في البلدان العربية وخاصة الأقل نموا منها درجة غير مقبولة من مخاطر الوفاة المتصلة بوظائف الحمل والإنجاب، وتصل متوسط معدل وفيات الأمهات إلى 270 وفاة لكل ألف حالة ولادة وترتفع المعدل إلى ألف أو أكثر لكل مئة ألف ولادة في أفقر البلدان العربية كموريتانيا والصومال[7] بينما تنخفض إلى 7 لكل مئة ألف ولادة حية في قطر.

5.3 التحديات الخاصة بمشاركة الاقتصادية للمرأة:

بحسب دراسة جديدة صادرة عن منظمة العمل الدولية نشرت عشية اليوم الدولي للمرأة، تظهر أن مشاركة الإناث في القوة العاملة العالمية تبلغ 48.5% في عام 2018، أقل بنسبة 26.5% من معدل من الذكور[8].

وبالإضافة إلى ذلك، زاد معدل البطالة العالمي للنساء لعام 2018 بنحو 0.8% عن معدل الرجال. وإجمالا، لكل عشرة رجال يعملون يناظرهم ست نساء فقط.

تعتبر المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية أدنى معدلات في العالم، تختلف بين البلدان ويبلغ المعدل المتوسط ب 24% مقارنة ب أكثر من 60 % في بلدان منظمات التعاون والتنمية الاقتصادية، بالنسبة لمعدلات البطالة المرأة في المنطقة العربية فهي الأعلى في العالم أكثر من 10% من النساء الناشطات اقتصاديا عاطلات عن العمل، وهي أعلى بكثير من الرجال.

4. أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتمكين المرأة في الوطن العربي:

التنمية المستدامة هي تطلُّع عالمي يتطلّب تعاوناً دولياً ومسؤولية مشتركة لتحقيق المزيد من المنفعة المشتركة .وقد أكدت الإعلانات العالمية المتتالية ووثائق السياسات التي صدرت منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو د ي جانيرو، البرازيل، في عام 1992 ، أن التنمية المستدامة تمثل خطة عالمية .وفي الفقرة 247 من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة،" المستقبل الذي نصبو إليه"، دعا رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيع والمستوى إلى أن تكون الأهداف ذات طابع عالمي وقابلة للتطبيق على نحو شامل في جميع البلدان مع مراعاة الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة[9].

1.4 الاهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة ل2030.

تغطي مؤشرات التنمية المستدامة نطاقا واسعا من الأهداف والغايات والمؤشرات؛ فقد حددت الأجندة 17 هدفا يتم تحقيقها من خلال 169 غاية، ويساهم في قياس نتائجها 230مؤشرا.

وبمراجعة أهداف التنمية المستدامة طبقا لمدى إدماج مؤشرات المساواة بين الجنسين في كل هدف؛ فقد تم رصد 54 مؤشرا؛ وذلك بنسبة % 22 من إجمالي الأهداف، وهناك6 أهداف بدون مؤشرات للمساواة بين الجنسين[10].

2.4 تصنيف واستعراض الأهداف التنموية السبعة عشر بحجم تأثيرها المباشر أو غير المباشر على تمكين المرأة .وفي هذا الإطار تم تقسيم الأهداف إلى مجموعتين[11]:

أ) المجموعة الأولى:

وتعتبر هذه الأهداف أساسية عند تناول قضية المساواة بين الجنسين؛ لأن تحققها من شأنه أن يعزز مشاركة المرأة في تحقيق التنمية المستدامة، وأن يدعم كذلك تحسن فرص حياتها بشكل مباشر، ومن نافلة القول إن هذه المجموعة من الأهداف؛ هي التي تشمل أكبر عدد من مؤشرات القياس ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين وهي كالتالي:

- ✓ **الهدف – 1** القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- ✓ **الهدف – 3** ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- ✓ **الهدف – 4** ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- ✓ **الهدف – 5** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
- ✓ **الهدف – 8** تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- ✓ **الهدف – 11** جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة، وقادرة على الصمود ومستدامة.
- ✓ **الهدف- 16** السلام والعدل والمؤسسات.

ب)المجموعة الثانية:

وتوصف هذه الأهداف بأنها مكملة من منظور المساواة بين الجنسين؛ لأن تحققها من شأنه تحسين البيئة المحيطة بتعزيز مشاركة المرأة العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .بعبارة أخرى؛ تدعم هذه الأهداف المرأة ولكن بشكل غير مباشر؛ عبر تحسين الفرص المحيطة بها .وتتسم أهداف هذه المجموعة بأن كلا منها يشمل على الأقل مؤشرا واحد ا يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

- ✓ **الهدف – 2** القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ✓ **الهدف – 10** الحد من انعدام المساواة داخل البلدان، وفيما بينها.
- ✓ **الهدف – 13** اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.وتوصف هذه الأهداف بأنها مكملة من منظور المساواة بين الجنسين؛ لأن تحققها من شأنه تحسين البيئة المحيطة بتعزيز مشاركة المرأة العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة . بعبارة أخرى؛ تدعم هذه الأهداف المرأة ولكن بشكل غير مباشر؛ عبر تحسين الفرص المحيطة بها .وتتسم أهداف هذه المجموعة بأن كلا منها يشمل على الأقل مؤشرا واحد ا يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

4.3 نظرة على تمكين المرأة في ظل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية:

إن علاقة المرأة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ هي علاقة أكثر محورية مما تبدو عليه، حاولنا من خلال هذا العنصر سنحاول إعطاء نظرة حول تمكين المرأة من خلال أهداف التنمية المستدامة التي تلعب دورا مباشرا في ذلك.

- **الهدف الأول :القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان**

قطعت العديد من الدول العربية شوط ا فيما يتعلق بقضية الفقر؛ لكن انتشار الحروب والصراعات في المنطقة يجعل هناك احتمالات لارتفاع معدلات الفقر ثانية في المنطقة .وتعتمد إمكانية تحقيق هدف القضاء على الفقر بشكل كبير على إنهاء التمييز ضد المرأة؛ ذلك لأن التمييز ضد المرأة بمختلف أشكاله؛ يقلل من قدرة المرأة على الحصول على فرص عمل وأجور متساوية مع الرجل، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التمييز يعد عائق ا في وجه المشروعات التي تمتلكها المرأة؛ بسبب صعوبة

حصولها على موارد مالية تمكنها من إنشاء هذه المشروعات، يضاف إلى هذا الطبيعة الخاصة للمرأة- كأم -التي يتم تجاهلها في ظروف العمل؛ مما يتسبب في جعل الأطفال عائق ا في سبيل سعي الأم للحصول على الوظيفة الملائمة.

الشكل رقم 01: نسبة النساء تحت خط الفقر الدولي 1.9دولار أمريكي في اليوم لسنة 2016.

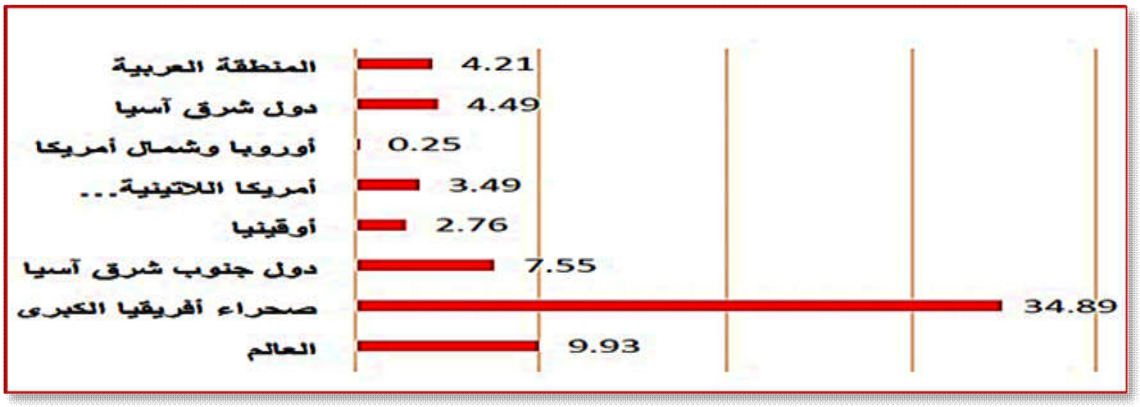

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة، http://datatopics.worldbank.org/sdgs

وتوضح البيانات المتوفرة عن نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني؛ أن نسبة الإناث اللائي يقعن تحت الخط الوطني؛ تتفوق على نسبة نظرائهن من الذكور في معظم الدول المتوفرة بياناتها؛ فعلى سبيل المثال بلغت نسبة النساء دون خط الفقر الوطني- في عام - 2016 في السعودية% 21.1 ، في حين بلغت النسبة بين الذكور % 2.5 فقط؛ وذلك يستدعي بالضرورة ذكر الظاهرة المعروفة بتأنيث الفقر؛ والتي تعني أن حدة مستويات الفقر لدى النساء أعلى منها لدى الرجال، ويعكس ذلك ما تتعرض له المرأة العربية من تمييز في الحصول على الحقوق المادية، والوصول للأصول المالية، كما يعكس أيض ا إحجام المرأة عن النزول لسوق العمل والمشاركة فيه؛ بسبب انشغالها في الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر؛ مما يترك الأصول المادية في النهاية تحت سيطرة الرجل.

كما يتضح من البيانات المتوفرة؛ وجود قصور في التغطية الاجتماعية للمرأة العربية؛ وذلك لأن نسبة كبيرة من النساء العربيات يعملن بشكل غير رسمي؛ مما يعني عدم وجود شبكة حماية اجتماعية تكفلهن، يضاف إلى هذا أيضا عدم وعي المرأة بحقوقها في الحصول على تغطية اجتماعية .وفي المقابل يتنج عن هذه الحالة ضعف في القدرة الاقتصادية والصحية والتعليمية للمرأة العربية؛ بسبب إهدارها لفرصة الحصول على الدعم المادي، أو التغطية الصحية؛ وخاصة المتعلقة بالصحة الإنجابية، وكذلك الدعم المقدم للتعليم.

- **الهدف الثالث :ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية، وبالرفاهية في جميع الأعمار**

تواجه النساء في المنطقة العربية تحديات صحية جمة، ويعد ضمان الحياة الصحية وتحقيق الرفاهية للجميع أحد أهم عناصر التنمية المستدامة؛ وعليه فقد اتخذ العالم خطوات واسعة صوب زيادة العمر المتوقع، وخفض حالات الإصابة ببعض الأمراض العامة القاتلة؛ المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات، كما تم تحقيق تقدم جوهري في زيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وخفض حالات الإصابة بالملاريا، والسل، وشلل الأطفال، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز .ومع ذلك فثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للقضاء كلية على مجموعة كبيرة من الأمراض.

1. وفيات الأمهات :نسبة وفيات الأمهات(لكل100,000 مولود حي): نسبة وفيات الأمهات هي عدد السيدات اللاتي يمتن لأسباب متصلة بالحمل(أثناء الحمل، أو في غضون 42 يوما من إنهاء الحمل)لكل 100000 مولود حي.

الشكل رقم 02: توزيع معدل وفيات الأمهات في البلدان العربية لسنة 2015.

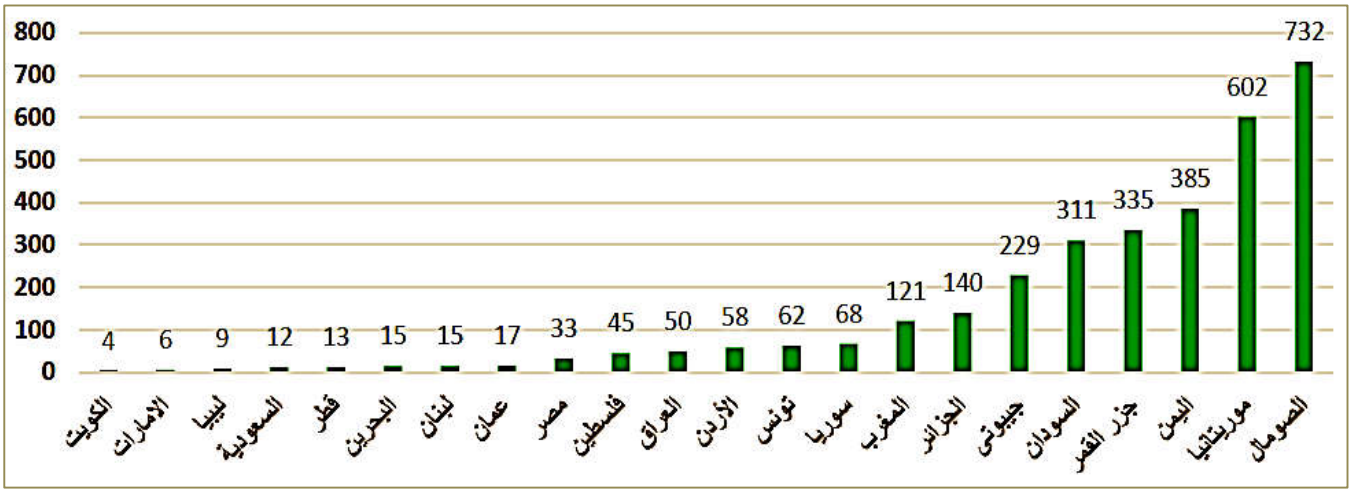

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة،http://datatopics.worldbank.org/sdgs

من خلال الشكل البياني للتوزيع وفيات الأمهات في البلدان العربية نلاحظ أن أكبر نسبة لوفيات الأمهات على مستوى الوطن العربي في الصومال وموريتانيا (وصلت إلى 732 ، 602 حالة لكل 100000 مولود حي)، تليها اليمن وجزر القمر 385 (، 335حالة لكل10000 مولود حي)، ثم دولتي السودان وجيبوتي (311، 229 حالة لكل 100000 مولود حي)؛ بينما كان أقل مستوى للمعدل في كل من الكويت والإمارات (6،4حالة لكل 100000مولود حى) ويدل انخفاض نسبة وفيات الأمهات في كل من الكويت والإمارات عنها في الصومال وموريتانيا على التقدم الصحي، والرعاية الصحية السليمة للأمهات، وزيادة الوعي في دولتي الكويت والإمارات عنه في الصومال وموريتانيا.

2. وفيات الرضع:

الشكل رقم03: توزيع معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حي في البلدان العربية لسنة 2015.

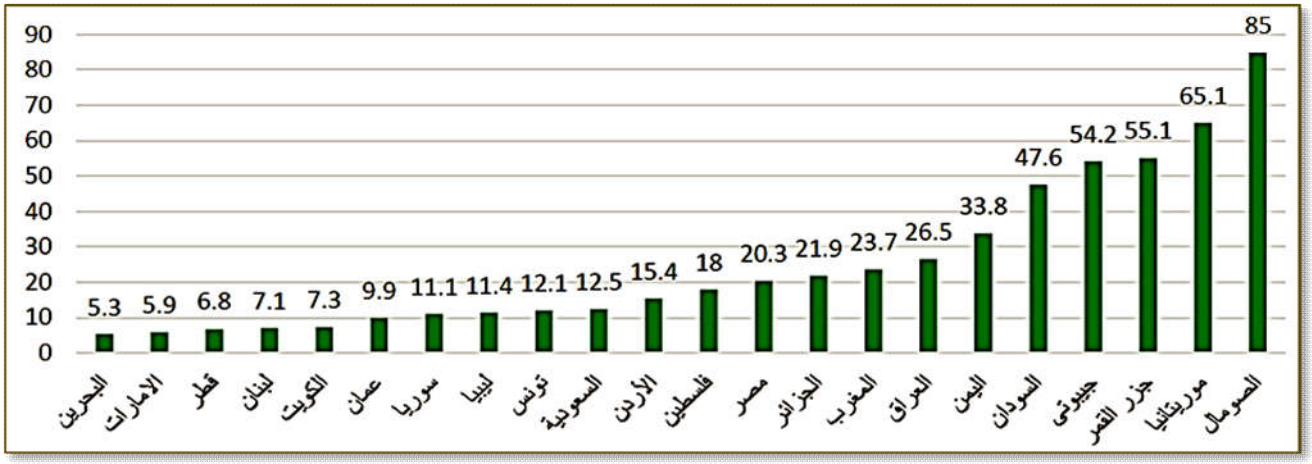

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة،http://datatopics.worldbank.org/sdgs

من خلال المعطيات نلاحظ أن أكبر قيمة للمعدل وفيات الأطفال الرضع في الصومال، وموريتانيا، وجزر القمر؛ حيث كان المعدل 85 ، و65.1 ، و55.1 حالة على التوالي، بينما كانت البحرين والإمارات وقطر أقل قيمة للمعدل؛ حيث بلغت 5.3 و 5.9و 6.8 حالة على التوالي، في حين بلغ المعدل العالمي لهذا المؤشر في نفس العام 31.4 ؛ مما يعني أن هناك 6 دول عربية تتعدى فيها وفيات الأطفال المتوسط العالمي؛ وهي في المعظم دول أفريقية.

3. وفيات الأطفال دون 5 سنوات:

الشكل رقم03: توزيع معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حي في البلدان العربية لسنة 2015.

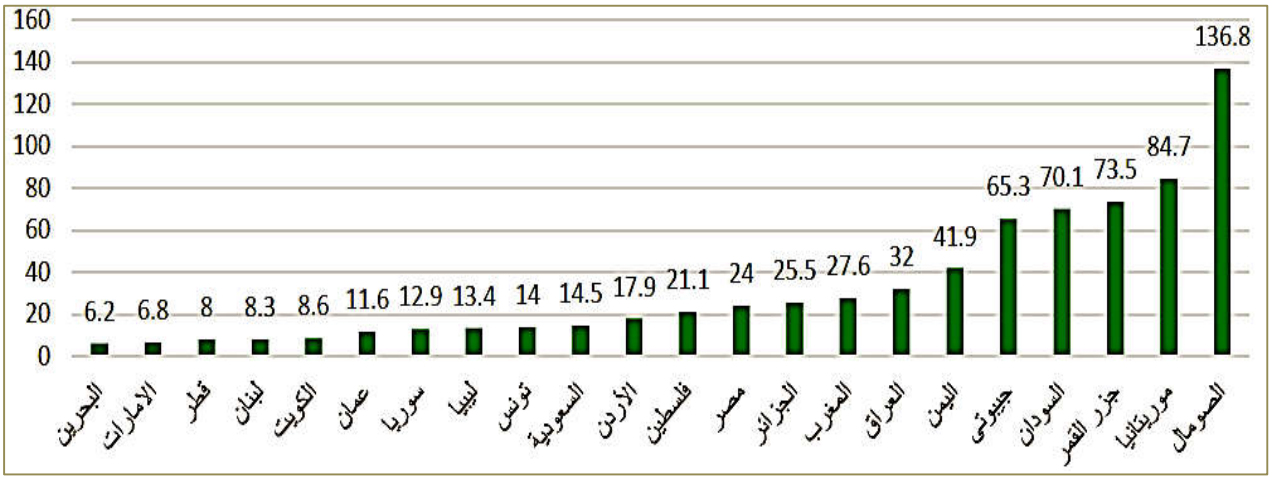

المصدر: البنك الدولي، المصدر السابق.

من خلال المعطيات المتعلقة بتوزيع وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات في الوطن العربي نلاحظ أن أكبر قيمة للمعدل في الصومال، وموريتانيا، وجزر القمر(136.8 ، و84.7 و 73.5 حالة على التوالي)؛ بينما كانت البحرين، والإمارات، وقطر؛ أقل قيمة للمعدل؛ حيث كانت القيمة 6.2، و 6.8 ، و 8 حالة على التوالي، وفي المقابل بلغ المتوسط العالمي 42.2 طفل بين كل 1000 طفل في عام 2015 بشكل عام فيما يتعلق بوفيات الأطفال؛ سواء كانوا رضع ا، أو دون سن الخامسة؛ فرغم انخفاض المعدلات في الفترة من عام 1990 ح تى 2014 بحوالي % 50؛ إلا أن المعدلات في الدول العربية– خاصة في الدول الأفريقية -ما زالت مرتفعة بالنسبة للوضع الحالي؛ وذلك بسبب وجود العديد من الأمراض التي تتم معالجتها بطرق بدائية في هذه الدول؛ خاصة أنها تعد من الدول الفقيرة.

4. السيدات في سن الإنجاب اللواتي يحتجن إلى تنظيم الأسرة، ويرضين عن الأساليب الحديثة :

توضح البيانات المتعلقة بنسبة السيدات في سن الإنجاب(اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 15 و 49 سنة)اللاتي يحتجن إلى تنظيم الأسرة ويرضين عن الأساليب الحديثة؛ حيث كانت أعلى نسبة للسيدات في مصر والجزائر؛ فقد كانت النسبة % 80 عام 2014 ، و % 77.2 عام 2013 على التوالي، بينما كانت أقل نسبة في عمان، وجزر القمر؛ حيث وصلت إلى % 19.1 عام 2008، وإلى % 27.8 عام.2012.

5. معدل المواليد للمراهقات(اللاتي تتراوح أعمارهن بين 10و 14 سنة، واللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 وبين19 سنة)لكل 1000سيدة في تلك الفئة العمرية:

توضح الإحصائيات أن معدل المواليد للمراهقات(اللاتي تتراوح أعمارهن بين 10 وبين 14 سنة، واللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 وبين 19 سنة)لكل 1000 امرأة في تلك الفئة العمرية؛ حيث كان أعلى معدل فى جزر القمر عام 2011 ؛ حيث كانت القيمة 70 مولود ا لكل1000 امرأة، تليها اليمن عام 2012 بقيمة 67 مولود ا لكل 1000امرأة؛ بينما كانت أقل قيمة للمعدل في الكويت عام 2014 ؛ حيث وصلت إلى 7.78 مولود لكل 1000امرأة.

6. سرطان الثدي:

يعد سرطان الثدي المرض الأكثر انتشار ا في الوطن العربي بين أنواع السرطانات الأخرى بين النساء؛ حيث تشكل الإصابة بمرض سرطان الثدي بين النساء في المنطقة؛ ثلث الإصابات بجميع أنواع السرطان في الدول العربية.

- **الهدف الرابع :ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التع لم مدى الحياة للجميع**

يحقق التعليم قدر ا من الإنصاف والعدالة والمساواة بين الذكور وبين الإناث، وكذلك فإن ضمان جودة التعليم المقدم تمثل هي الأخرى ركيزة لتمكين المرأة، بلغت نسبة انتشار الأمية بين النساء في الوطن العربي % 46 في عام 2016، في حين أن النسبة بين الذكور لم تتعد .% 25 وقد وصلت النسبة أقصاها في العراق؛ حيث بلغت% 61 ، وفي السودان بلغت% 50 ، وفي مصر بلغت% 42 جدر الإشارة إلى أن جميع الدول التي أحدثت تقدما تنمويا حقيقيا؛ قد بذلت جهود ا كبيرة في معدل الالتحاق بالتعليم؛ دون تمييز بين الذكور وبين الإناث؛ حيث يرتبط تعليم الفتيات ارتباطا إيجابيا بخروجهن من الفقر؛ لما يحققه التعليم من فرص أفضل للحصول على عمل، وتكوين أسرة.

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الرابع:

– **النسبة للمشاركة في التعليم النظامي** :ما تزال النسبة المئوية للمشاركة في التعليم المنظم- في مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في الوطن العربي أقل من المعدلات العالمية وقد تبين أن التعليم المنظم قبل بداية التعليم الابتدائي الرسمي؛ يعزز النمو الاجتماعي والعاطفي والفكري للطفل، ويدعم استعداده للتعليم الابتدائي والتعلم في المستقبل.

– **بالنسبة لتعلم المهارات الأساسية:** مع أن عدد الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة في الوقت الحالي أكبر من السابق؛ فإن العديد منهم لا يكتسبون المهارات الأساسية؛ حيث لا تتوفر البيانات الخاصة بإتقان القراءة والرياضيات سوى في دولتين فقط؛ هما الكويت، والإمارات .وبالنسبة للكويت فإن % 35 من التلاميذ الإناث يتقنون الرياضيات، مقابل % 25 من الذكور، وكذلك تتفوق الإناث في إتقان القراءة بنسبة% 68 ، مقابل% 47 فقط للذكور بنهاية المرحلة الابتدائية، والعكس من هذا في الامارات؛ حيث يتفوق الذكور على الإناث في إتقان الرياضيات بنسبة% 93 ، مقابل% 65 ، ثم تتفوق الإناث بنسبة % 70 بالنسبة لإتقان القراءة، مقابل% 58 للذكور عند نهاية المرحلة الابتدائية[12].

– **النسبة الأكبر من الأطفال خارج المدرسة في سن التعليم** هن الفتيات؛ فنجد أن نحو % 58 من الأطفال العرب خارج المدرسة في سن التعليم؛ هم من الفتيات في الفئة العمرية للتعليم الابتدائي[13]

المساواة فيما يتعلق بتدريب المدرسات في كافة المراحل التعليمية؛ حيث نجد في المرحلة قبل الابتدائية أن مؤشر التكافؤ يسجل واحد ا صحيح ا في أغلب الوطن العربي؛ بل ويكون مضاعف ا لصالح الإناث بقيمة 5.6 في مصر، والأمر يتكرر في المرحلة الابتدائية؛ عدا قطر0،68، وتتراوح النسب من الواحد الصحيح (كما في العراق، والأردن، وتونس، والسعودية) إلى 1.06في جزر القمر، و 1.08 في مصر، والأعلى 1.53 في الكويت؛ وهو الحال أيض ا في المرحلة الثانوية.

– **هناك تفاوت كبير في المهارات التكنولوجية الأكثر تطورا**؛ وفق ا لبعد المساواة بين الجنسين؛ ففي الوطن العربي هناك تفاوت ملحوظ بين الجنسين في هذا المجال؛ حيث تتفوق الإناث في مستوى المهارات البسيطة؛ بنسب % 34 و % 55.8 في قطر والبحرين، مقابل % 32.9 و % 53 على التوالي للذكور، وبشكل عام تنخفض النسب العامة المتعلقة بالقدرة على كتابة برنامج كمبيوتر باستخدام لغات برمجة متخصصة لكلا الجنسين؛ حيث يتفوق الذكور على الإناث بشكل واضح؛ حيث إن % 2.4 من الذكور في المغرب يقومون بالبرمجة، مقابل % 0.8 من الإناث، وبالمثل في مصر؛ بنسبة% 0.9 للذكور مقابل % 0.4 للإناث، بينما في قطر تكون النسبة % 6.1للإناث، مقابل % 5.1 للذكور، وتتساوى النسب في البحرين؛ مسجلة % 13 لكلا الجنسين . لكن هذه النسب تعد نسب ا منخفضة عند مقارنتها ببعض دول الاتحاد الأوروبي؛ فعلى سبيل المثال في إيطاليا وألمانيا وهولندا؛ يبلغ عدد الإناث اللاتي يستطعن استخدام الصيغ الحسابية الأساسية في جدول بيانات؛ 75 امرأة لكل 100 رجل[14].

- **الهدف الخامس :تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات**

نجحت الدول العربية خلال الأعوام الماضية في تحقيق بعض التقدم في مجال المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات؛ خاصة فيما يتعلق بسد الفجوات بين الجنسين في مجالي التعليم، والرعاية الصحية5 ؛ لكنها رغم ذلك ما تزال تواجه العديد من المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيقها لنجاحات حاسمة في هذا السياق.

وفي ضوء تدني مستويات المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة العربية[15]، ونظر ا لتشابك قضايا المرأة بالضرورة مع كافة قضايا التنمية؛ فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة مرهون بإدراج قضايا المرأة ضمن الخطط التنموية بالدول العربية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة التعامل مع هذه الاهداف التنموية بشكل تكاملي وشامل.

وترجح التقديرات أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتاج إلى ما يقرب من 157 عام ا لسد الفجوة بين الجنسين[16]، ولهذا تحتل المنطقة العربية(ممثلة في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا)مرتبة متدنية في مؤشر فجوة المساواة بين الجنسين.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فوائد عدة تترتب على تحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد الاقتصادي والتنموي؛ فعلى سبيل المثال يسهم عمل المرأة بدوام كامل بزيادة قدرها % 25 في دخل الأسرة[17].

- **الهدف الثامن :تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع**

يعد التمكين الاقتصادي للمرأة أحد أهم العناصر اللازم توفرها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام؛ فقد أثبتت الدراسات أنه إذا تحققت المساواة بين المرأة وبين الرجل في المشاركة في سوق العمل؛ فسوف يزداد النمو الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال سوف يزداد في الإمارات بمعدل% 12 ، بينما في سيزيد في مصر بمعدل .% 34 ورغم هذا إلا أن مشاركة المرأة العربية في سوق العمل هي الأقل على مستوى العالم؛ ففي عام2017 مثلت المرأة العربية % 20.9 فقط من القوى العاملة في الوطن العربي، وقد زادت هذه النسبة عما كانت عليه في عام2000 ولكن بمعدل ضئيل جد ا؛ لم يتجاوز النقطة المئوية الواحدة. ورغم أن الالتحاق بسوق العمل هو الفرصة الأهم للمرأة للحصول على التمكين الاقتصادي؛ إلا أنها تواجه تحديات تتعلق بانتشار البطالة بين الإناث أكثر من الذكور؛ بسبب انخفاض معدلات تعليم الإناث مقارنة بالذكور؛ مما يقلل من قدرتها على الالتحاق بسوق العمل، إضافة إلى هذا؛ فإن المرأة العربية تواجه مشكلة عدم تساوي الأجور مع نظرائها من الرجال . وبسبب الفجوة الموجودة بين الرجل وبين المرأة في المشاركة في سوق العمل؛ فإن المنطقة العربية تفقد حوالي % 27من الدخل، وطبق ا لبيانات تقرير فجوة النوع؛ فإن الفجوة الاقتصادية بين الذكور وبين الإناث في المنطقة العربية هي الأسوأ؛ حيث تحتاج إلى 580 عام ا حتى تتمكن المنطقة من سدها.

- **الهدف الحادي عشر :استدامة المدن والمجتمعات**

تعتبر المدن أحد أهم آليات دعم النساء؛ لما توفره من بيئة آمنة للحياة والعمل، وتعد الدول العربية من الدول عالية التحضر(من حيث نسبة السكان بالمناطق الحضرية)؛ حيث يبلغ متوسط نسبة السكان بالمناطق الحضرية نحو % 57 من مجموع السكان بالمنطقة؛ بما يزيد عن المتوسط العالمي البالغ% 53 ؛ وذلك بزيادة قدرها % 14.3 خلال عام 2015[18].

أداء الدول العربية فيما يتعلق بالهدف الحادي عشر:

1) صعوبة التنقل وارتفاع تكاليف التنقل للمرأة : تؤثر صعوبة التنقل على قدرة الفتيات على الالتحاق بالتعليم، أضف إلى هذا ارتفاع تكاليف التنقل للمرأة بنسبة % 50 مقارنة بالرجال للذهاب للمدرسة، وتشير التقديرات إلى أن نسبة النساء الأميات تشكل الثلثين في المنطقة العربية[19]؛ كما تتحمل النساء تكلفة إضافية تقدر ب % 35 عما يتحمله الرجال للوصول إلى

الخدمات الصحية .ومن ثم ففي المغرب تضاعفت أعداد الفتيات اللائي يذهبن إلى المدرسة ثلاثة أضعاف بعد تطوير الطرق القروية؛ لتصل إلى % 54 مقارنة بالمناطق غير الممهدة[20].

2) العنف القائم على النوع: يمثل العنف القائم على النوع (مثل التحرش اللفظي والمادي، والاغتصاب، والخطف،).. أحد أبرز المهددات للمرأة التي تحد من تحركها بحرية داخل المدن، وتشير الدراسات إلى أن تكلفة العنف ضد المرأة تتراوح ما بين 1.4 %و % 3.7 من الناتج المحلي الإجمالي[21]؛ كما أشار أحد الاستقصاءات حول التحرش في مصر أن ما بين % 83 و % 98 من النساء اللاتي يعشن في المدن تعرضن للتحرش الجنسي في مكان عام[22].

ويؤثر انعدام الأمن بالمدن وزيادة معدلات التحرش على واقع المرأة في الوطن العربي؛ من حيث قدرتها على الاتصال بالفرص الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتعليمية، والصحية.

3) الحروب والنزوح من المدن: تواجه المدن العربية في مناطق الحروب تحديات جمة خاصة في سوريا، والعراق، والأردن، ولبنان -حيث تؤثر أزمات النزوح على طبيعة المدن؛ فغالبية النازحين قسرا يعيشون خارج المخيمات؛ حيث يقيم ما بين % 80 و % 90 من النازحين قسرا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المدن والبلدات؛ ونجد هناك تزايد ا في نسبة النزوح في المنطقة العربية مقارنة بالمتوسط العالمي.

4) الضغوط على موارد المدن: يفرض النزوح من خارج مدن الحروب ضغوط ا على المدن التي انتقل إليها اللاجئون، وتواجه العراق، والأردن، ولبنان؛ تحديات حقيقية فى إدارة حالات اللجوء التي تواجهها؛ وما تسببه من ضغوط على المرافق العامة؛ مثل خدمات التعليم، والمياه، والصحة، وكافة المرافق.

- **الهدف السادس عشر :السلام والعدل والمؤسسات القوية**

يمثل السلام شرط ا أساسيا لاكتمال رفاه الشعوب، ودون سلام لا تتحقق التنمية، وتهدر الجهود المبذولة، وهناك عديد من المحاولات التي تبذلها عدة دول عربية من أجل تمكين المرأة لتحقيق الأمن والسلام المستدام؛ فالدول العربية تعمل على تحقيق هذا الهدف فيما يتفق مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 ؛ من أجل تأكيد الدور المهم للمرأة في حل النزاعات، وفي محادثات السلام، وعمليات بناء السلام وحفظه.

وفيما يتعلق بمجال السلام والعدل؛ فإن المرأة العربية تواجه عدد ا من التحديات؛ على رأسها الحروب المنتشرة في المنطقة، ووقوع المنطقة داخل إطار النفوذ الدولي والإقليمي؛ مما جعل بقاء المرأة مع أسرتها وأولادها محل اختبار؛ حيث يقدر عدد اللاجئين ب 8.1 ملايين لاجئ في الوطن العربي وحده، وتمثل النساء نسبة % 44[23] منهم إضافة إلى هذا؛ فإن المرأة العربية تواجه قيود ا تشريعية وقانونية كبيرة أمام الجهات القضائية؛ بداية من غياب تنظيم قانوني لقضية المواريث، ومرور ا بقوانين الأحوال الشخصية وحضانة الأطفال، وانتهاء بقوانين منع التعرض للإيذاء بكافة أشكاله.

الخاتمة:

ختاما لمداخلتنا هذه نقول بأن المرأة في وقتنا هذا تلعب دورا هاما وبارزا في تحقيق التنمية المستدامة وإغفال هذا الدور يعتبر كعقبة كبيرة اما تحقق التنمية ونجاحها، فكلما فتحت المجالات امام المرأة ووفرت لها الامكانات من أجل تحسين وضعيتها ورفع قدراتها وفرض ذاتها كلما كانت هناك فرصا كبيرة لتحقيق التنمية المجتمعية والشاملة.

عربيا ومن خلال ما استعرضناه في هذه المداخلة وجدنا أن مسألة تمكين المرأة على الصعيد العربي لا زال يحتاج إلى بدل مجهودات من أجل تحقيق ذلك، فمزال دور المرأة في مجال تحقيق التنمية المستدامة عربيا لا يلقى الدعم الكافي رغم المجهودات الكبيرة التي تقوم بها المرأة على صعيد مجتمعها وأسرتها ككل، مما يجعلها تواجه عقبات وعراقيل أمام مشاركتها في العملية التنموية، لذلك يتطلب من الحكومات العربية وصناع القرار فيها تكثيف المجهودات من أجل تمكين المرأة وإشراكها في التنمية المستدامة.

الهوامش

[1] المجلس القومي للمرأة(2012)، المرأة في مصر، القاهرة، ص59.

[2] صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) (2006)، مفاهيم و المصطلحات المتعلقة بالنوع الاجتماعي , منشورات المفتاح , القدس، ص27.

[3] Herbert. J (1980), Community Organization and Development, second Edition, Allyn and Bacon, London, p67.

[4] عبد اللطيف، سوسن عثمان (2005)، التمكين وأجهزته، المعهد العالي للخدمة الاجتماعي، القاهرة، ص 351-352.

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي (2005)، تقرير التنمية الانسانية العربية، القاهرة / مصر العربية، ص6.

[6] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي (2005)، ص8.

[7] المصدر السابق، ص9.

[8] أخبار الأمم المتحدة، 7مارس 2018، مشاركة المرأة في سوق العمل ووصولها غلى المناصب العليا أقل من الرجال، تم الاضطلاع عليه بتاريخ 2020/04/02 بتوقيت 14:27 على الموقع الالكتروني https://news.un.org/

[9] د. عاطف عبد الحميد، (2019)، اسهام الحركة الكشفية في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر الكشفي العربي، مصر، ص5.

[10] منظمة المرأة العربية،(2018)، المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية دراسة استرشادية، ص5.

[11] منظمة المرأة العربية، المرجع السابق، ص7.

[12] الأمم المتحدة، (2015)، التقرير العربي للتنمية المستدامة، بيروت.

[13] REGIONAL REPORT ON OUT-OF-SCHOOL CHILDREN, Am-man: Jordan, UNICEF MENA Regional Office, 2015

[14] اليونيسكو، (2017)، التقرير العالمي لرصد التعليم 2017 ، اليونسكو، باريس

[15] World Bank, MENA Development Report, "Opening Doors : Gender Equality and Development in the Middle East and North Africa". Washington, DC, 2013.

[16] World Economic Forum. "The Global Gender Gap Report". 2017.

[17] World Bank. "Gender and Development in the Middle East and North Africa", Washington DC,2003 http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Publica-tions/20262206/genderoverview.pdf

[18] الأمم المتحدة(الأسكوا، (2015))، وأخرين، التقرير العربي الأول للتنمية المستدامة، العدد الأول، تم الاطلاع بتاريخ 10 نوفمبر 2017، متاح على الموقع الإلكتروني على الرابط-https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-sustaina-ble-development-report-1st-arabic_1.pdf

[19] http://en.unesco.org/gem-report/sites/gem-report/files/re-gional_overview_AS_ar.pdf

[20] World Bank Report, Making Transport Work for Women and Men: Challenges and Opportunities In the Middle East and North Africa Lessons from Case Studies, Middle East and North Africa Region, Transport and Energy Unit, September 2011 available on: http://siteresources.worldbank.org/EXTTSR/Resources/463715-1322323559362/Gender-Transport-MENA.pdf

[21] Erika Fraser, Kalpanam Violence against Women and Girls, Infra-structure and Cities, Briefing Paper, Infrastructure and Cities for Economic Development (ICED), 31 March 2017.

[2222] Women and sustainable development goals, available on:http://www.cpahq.org/cpahq/cpa-docs/2322UN%20Women%20Analysis%20on%20Women%20and%20SDGs.pdf

[23] "Migration to, from and in the Middle East and North Africa: Data snapshot, Prepared by IOM", Regional Office for the Middle East and North Africa, August 2016: https://www.iom.int/sites/de-fault/files/country/mena/Migration-in-the-Middle-East-and-North-Africa_Data%20Sheet_August2016.pdf